

خطوة في اتجاه تطوير قطاع الأعمال العربي المشترك

في خطوة عكست جدية والتزام المشاركين بتطوير أداء قطاع الأعمال العربي المشترك، قرر الاجتماع، الذي عقدته عشر شركات عربية مشتركة يومي ٢٥ و٢٦ كانون ثاني (يناير) ٢٠٠٠ في مقر الشركة العربية للتعيين في عمان (الأردن)، اتخاذ ترتيبات للتنسيق فيما بين هذه الشركات بغرض التعرف المستمر على أنشطة هذه الشركات وبرامج عملها والتخطيط لأنشطتها المقبلة ومواجهة المستجدات المتسارعة في مجال عولمة التجارة والاستثمار والاندماجات القطاعية.

وقد انطلقت فكرة التنسيق بين هذه الشركات من الإدراك المشترك لأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه منفردة ومجمعة في تعبئة الموارد وتيسير التبادل التجاري وتشجيع مبادرات القطاع الخاص في اختيار وتنفيذ المشاريع الاستثمارية. وقد أتاح الاجتماع فرصة طيبة للنظر في تجارب هذه الشركات التي ظلت تعمل منذ أكثر من عقدين من الزمان، والتعرف على حجم نشاطها وبرامج عملها واستكشاف المجالات المتاحة لتعزيز التعاون فيما بينها والتباحث في كيفية الاستفادة من الأطر القائمة التي توفرها لتعظيم منافع "وفورات اقتصادات الحجم" والنهوض بكفاءتها التشغيلية بما يترتب على ذلك من تخفيض في التكلفة وتجويد في الأداء والالتزام بالمعايير المهنية.

وقد شارك في هذا الاجتماع، الذي حظي بمباركة أردنية رسمية تمثلت في استقبال العاهل الأردني لرؤساء ومديري هذه الشركات، كل من الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي، الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، الشركة العربية لمصائد الأسماك، الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، شركة البوتاس العربية، الشركة العربية للتعيين، الشركة العربية للاستثمارات البترولية، الشركة العربية للاتصالات الفضائية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركات التي شاركت في الاجتماع هي مجموعة من الشركات العربية المشتركة التي تساهم فيها حكومات دول عربية، وتقع مراكزها الرئيسية داخل حدود الوطن العربي. ويقدر مجمل مجموع رؤوس أموالها المدفوعة بحوالي ثلاثة مليارات دولار و مجموع حقوق مساهميتها بحوالي أربعة مليارات دولار وتتجاوز قيمة موجوداتها سبعة مليارات دولار. ويتركز النشاط الاستثماري لهذه الشركات بصفة رئيسية في مشروعات لإنتاج مجموعات سلعية وخدمية في قطاعات الإنتاج الحيواني والنباتي والصناعة الاستخراجية والأدوية والمنتجات والخدمات البترولية والاتصالات وخدمات ضمان الاستثمار وضمان ائتمان الصادرات. وقد تمكنت الشركات من تحقيق مجموعة من الإنجازات المقدرتها تمثلت في دعم اقتصادات الدول العربية وزيادة كفاءة استغلال الموارد وتعميق علاقات التشابك في القاعدة الإنتاجية القطرية والإقليمية وتوفير فوائض إنتاجية من السلع الوسيطة والنهائية وترسيخ عدد من التقنيات وأساليب العمل المتقدمة وترقية الموارد البشرية العاملة والنهوض بطاقتها.

وقد أشار المشاركون في الاجتماع إلى التحديات الجديدة التي يفرضها عصر العولمة والتي تمثلت في تحرير حركة التجارة وتدفق الاستثمارات الخاصة والتغيرات المتلاحقة التي شملت قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبروز تقنيات إدارية جديدة والتكيف مع متطلبات جديدة مثل حقوق الملكية الفكرية وسلامة البيئة، وتنامي بيئة تنافسية يكون البقاء فيها للأكثر قدرة على التأقلم ولأسرع استجابة للمتغيرات، وتغيير طبيعة وأداء قطاع الأعمال، والتوجه إلى تفضيل الكيانات الكبرى عبر عمليات الاندماج والتملك. وبالمقابل أكد المجتمعون على أهمية نجاح واستمرار برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية باعتبارها المدخل إلى تحقيق معدلات نمو متزايدة تساعد على تعزيز الاستقرار الاقتصادي وجذب الاستثمارات ومساعدة الشركات المشتركة في تحقيق أهدافها.

وخلص المجتمعون إلى حصر مجموعة من القضايا التي تشكل اهتماما مشتركا في مقدمتها ضرورة بناء قاعدة معلومات وبيانات يتم تحديثها بصورة مستمرة نظرا لما يلعبه توافر المعلومات من دور في تحقيق الشفافية وتعزيز الثقة في الاقتصاد. واستطلاع الإمكانيات المتاحة للتكامل والتعاون في مجالات استكشاف

الفرص الاستثمارية والترويج للمشاريع والمساهمة في تأسيسها ومتابعة تنفيذها. كما أكدوا على ضرورة تأسيس المشاريع الإنتاجية والخدمية كبيرة الحجم القادرة على المنافسة إقليمياً وعالمياً. ونوه المجتمعون إلى أهمية التعاون بينها تحديث النظم المتبعة في تحليل ومتابعة المشاريع وفي توظيف فوائدها المالية وتنمية الموارد البشرية وتبادل الخبرات الفنية والإدارية وتدعيم القدرة الاستثمارية للشركات وتكثيف التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف بينها وتبادل لقاءات العمل بين مسؤولي الشركات على كافة المستويات. كما اتفقوا على ضرورة تنسيق الجهود لضمان معاملة الشركات المشتركة معاملة "المستثمر الوطني" ودراسة إمكانية فتح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في الشركات العربية المشتركة سيما وان الحكومات العربية تسعى إلى تنشيط دور القطاع الخاص في جهود الإصلاح الاقتصادي عبر الإفادة من قدراته الكامنة والمنتامية.

ومما لا شك فيه أن اتخاذ مثل هذه الخطوة من شأنه أن يساهم في دعم جهود الدول العربية في مواجهتها للتحديات الجديدة عبر العمل الجماعي المؤسسي المدروس لتطوير البيئة الاستثمارية وإزالة عوائق تنفيذ الاتفاقيات والقرارات المتخذة في مجال العمل العربي المشترك والسعي المدرك لدفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي من خلال توظيف حصيلة التجارب والخبرات المتراكمة بما يساعد على شق طريق المستقبل بعلمية واقتدار مهني.

أمانة عامة للتنسيق بين الشركات العربية المشتركة

عقد رؤساء ومدبرو عشر شركات عربية مشتركة من بينها ثلاث تعمل في مجال الإنتاج النباتي والحيواني (الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والشركة العربية لمصائد الأسماك) واثنان في مجال الصناعة الاستخراجية (الشركة العربية للتعدين وشركة البوتاس العربية) واثنان في مجال الإنتاج السلعي والخدمي والأدوات المالية (الشركة العربية للاستثمار والشركة العربية للاستثمارات البترولية) وواحدة في كل من مجالات الصناعة الدوائية (الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية) والاتصالات (الشركة العربية للاتصالات الفضائية) وخدمات الضمان (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار)، عقدوا اجتماعاً يومى ٢٥ و ٢٦ يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٠ في مقر الشركة العربية للتعدين في عمان بغرض استخلاص تجارب هذه الشركات واستكشاف مجالات التعاون التي تعين على توسيع وتعميق أنشطتها وعلى مواجهة الظروف المستجدة في العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية والإقليمية.

استعرض الاجتماع أوضاع كل من الشركات والظروف التي نشأت فيها وإنجازاتها خلال العامين الماضيين والقضايا المتعلقة بمجمل أدائها، مؤكداً على أن استكمال الإطار المؤسسي للعمل الاقتصادي العربي المشترك، وتكامل حلقاته، والتزامه الصارم بمعايير الأداء المهني وتوفير أسباب تحديثه والنهوض بقدراته التخطيطية والتنظيمية والتقويمية تمثل في مجموعها الركائز الأساسية اللازمة للحفاظ على ثروة الأمة العربية وتنميتها وحسن إدارتها.

ونوه الاجتماع، في الوقت ذاته، إلى ما طرأ من تحسن على مناخ الاستثمار في الدول العربية ساهمت فيه برامج الإصلاح التي نفذتها تلك الدول والذي بدأ ينعكس على أداء هذه الشركات وغيرها من الوحدات الاقتصادية، مشيراً إلى أن الاستمرار في تحسين المناخ من شأنه أن يزيد من جدارة هذه الشركات ومن تمكينها من ردم الفجوة القائمة بين القطاع العام والقطاع الخاص الذي توليه الحكومات العربية اهتماماً متزايداً.

وبعد استعراض نطاق الاهتمام المشترك ومجالات التعاون المتعددة قرر الاجتماع أن تعقد هذه الشركات اجتماعاً سنوياً على مستوى الرؤساء والمدبرين يتم الإعداد له إعداداً جيداً، وأن يكون لها أمانة عامة لمتابعة نشاط التنسيق فيما بينها. وبناء على طلب الاجتماع بأن تقوم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بهذه المهام،

وموافقة المؤسسة على ذلك، تقرر تكليف السيد خوجلي عبد الرحيم أبو بكر بالقيام بمهام الأمين العام للتنسيق بين الشركات العربية المشتركة.

دعماً للاستثمارات العربية البينية

عدد من الدول العربية توقع اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار

يتعاطف الاهتمام في الوطن العربي بالدور التنموي للقطاع الخاص، وتتسارع وتيرة الدعوات المطالبة بفتح منافذ جديدة لتمكين الاستثمارات الخاصة من ولوج مجالات لم يكن باستطاعتها (أو يسمح لها) بارتدادها. وتأتي هذه الدعوات والمبادرات استجابة لعدد من العوامل أهمها التطورات العالمية ومستجدات النظام الاقتصادي العالمي الجديد التي تفرض مشاركة أوسع ومساهمة أكبر للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة.

من جهة أخرى تقوم الدول العربية باتخاذ التدابير المناسبة والإجراءات التشريعية والمؤسسية الملائمة بهدف تشجيع القطاع الخاص لأخذ زمام المبادرة في هذا الاتجاه، وذلك بتوفير الحماية القانونية اللازمة للاستثمارات الوطنية والأجنبية وتكوين الاتحادات النوعية لرجال الأعمال والمستثمرين بغرض التعامل والتنسيق فيما بينهم على المستوى القطري، ومد جسور التعاون الثنائي مع ممثلي القطاع الخاص في مختلف الدول العربية. وتتمثل هذه التدابير والإجراءات في اتفاقيات التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمار، وإنشاء مجالس الأعمال الثنائية المشتركة، ومبادرة مؤسسات التمويل القائمة في الدول العربية لدعم الأنشطة التي يقوم القطاع في المجال التنموي.

مواصلة للجهود الدؤوبة التي تقوم بها الدول العربية لدعم وتشجيع الاستثمارات العربية البينية وتوطين رؤوس الأموال العربية في الوطن العربي، قام عدد من الدول العربية مؤخراً بالتوقيع على اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات وإنشاء مجالس ومنتديات أعمال مشتركة فيما بينها. وفيما يلي عدد من هذه الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها خلال شهر كانون ثاني/يناير من العام الجاري:

الكويت والأردن: اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمارات:

وقعت دولة الكويت والمملكة الأردنية الهاشمية اتفاقية لتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين البلدين يسرى مفعولها لمدة ثلاثين عاماً. وتهدف الاتفاقية إلى وضع الإطار القانوني لتشجيع وحماية الاستثمارات البينية وتهيئة المناخ الآمن لها وتوفير الحماية اللازمة لكافة أنواع الأموال والحقوق والممتلكات كالأجارات والرهونات والشركات والأسهم والسندات والقروض وحقوق الملكية الفكرية والصناعية.

وتنص الاتفاقية على منح المستثمرين من البلدين المعاملة الأولى بالرعاية على نحو لا يقل عن معاملة المستثمر الوطني، فضلاً عن الحق في المطالبة بالتعويض عن الأضرار أو الخسائر التي تلحق بالاستثمارات والناشئة عن الحروب أو النزاع المسلح أو الثورة وتلك التي تنشأ عن المصادرة أو التأميم أو نزع الملكية. كما تنظم الاتفاقية سبل تسوية منازعات الاستثمار التي قد تنشأ بين الدولة والمستثمر أو بين الدولتين.

قطر واليمن: اتفاقيتان لحماية الاستثمارات وتجنب الازدواج الضريبي:

في إطار اجتماعات الدورة الأولى للجنة الوزارية اليمنية القطرية المشتركة في العاصمة اليمنية صنعاء تم التوقيع على مشروع "اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات" و"اتفاقية تجنب الازدواج ومنع التهرب الضريبي" بين الدولتين. ويأتي التوقيع على هاتين الاتفاقيتين ضمن الجهود المبذولة من قبل الدولتين لتأطير وتعزيز التعاون والتنسيق بينهما في الجوانب المتعلقة بتفعيل التعامل التعاقدية والمؤسسية وتنشيط الاتفاقيات الموقعة بين الدولتين.

وكان الجانبان قد وقعا بالأحرف الأولى على مشروع بروتوكول التعاون بين الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة اليمنية واتحاد غرفة تجارة وصناعة قطر.

سوريا والإمارات: اتفاقية لمنع الازدواج والتهرب الضريبي:

تم في العاصمة السورية التوقيع على اتفاقية منع الازدواج الضريبي وتجنب التهرب الضريبي بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية. وأكد المسؤولون في كلا البلدين لدى توقيع الاتفاقية أن هذه الاتفاقية تعتبر - مع اتفاقية حماية وتشجيع وضمان الاستثمارات الموقعة بين الدولتين في عام ١٩٩٧ - من أهم المرتكزات لتحسين المناخ الاستثماري. كما تم التأكيد على أن الاتفاقية تضع الإطار القانوني للاستقرار الاقتصادي والضريبي للمستثمرين فضلاً عن كونها إطاراً لتنظيم وتأطير التعامل بين القطاعين العام والخاص في كلتا الدولتين وتفعيل الاتفاقيات القائمة بينهما. وفي هذا السياق تبحث الدولتان في الترتيبات الخاصة بإنشاء منطقة تجارة حرة بينهما لزيادة وتفعيل التبادل التجاري بينهما عبر إعفاء السلع المشمولة في التجارة البينية.

.... ومجالس أعمال ثنائية عربية مشتركة

في مسعى لتعزيز دور القطاع الخاص العربي في التنمية الاقتصادية العربية وتأكيد دوره الريادي في هذا المجال قام رجال الأعمال والمستثمرين في عدد من الدول العربية بطرح فكرة إنشاء مجالس أعمال ثنائية مشتركة.

فقد اتفق رجال الأعمال الإماراتيون والأردنيون - ضمن فعاليات المنتدى الاستثماري الأردني الإماراتي الذي عقد مؤخراً في دبي - على تشكيل لجنة مشتركة لبحث فرص الاستثمار بين البلدين وسبل تعزيز التعاون الاقتصادي وإقامة مشروعات تجارية واستثمارية مشتركة في البلدين.

وفي السياق ذاته أعلن رجال أعمال سودانيون وسوريون يمثلون كلاً من اتحاد أصحاب العمل السوداني و غرفة التجارة والصناعة السورية عن إبرام اتفاقية إنشاء مجلس رجال الأعمال السوداني السوري المشترك. ويهدف المجلس إلى تعزيز العلاقات بين رجال الأعمال في الدولتين. وتشجيع الصادرات البينية وإقامة الشركات والمشروعات المشتركة. ويتكون المجلس من عشرين عضواً من الجانبين بالتساوي يمثلون مختلف المجالات الاقتصادية.

من جهة أخرى شرعت المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية بتنفيذ إجراءات إنشاء مجلس أعمال مشترك بين رجال الأعمال في كلا البلدين بهدف تنشيط وتفعيل الاتفاقيات الثنائية الموقعة بينهما. ويهدف إنشاء المجلس إلى تشجيع إقامة الشركات والمشاريع المشتركة بالإضافة إلى تشجيع الصادرات والتبادل التجاري وإقامة المعارض.

.... ومليار دولار من البنك الإسلامي لتأسيس الشركة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

في إطار سياساته الرامية إلى دعم التوجه نحو توسيع مشاركة القطاع الخاص في البرامج التي ينفذها، أعلن البنك الإسلامي للتنمية عن إنشاء "الشركة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص". وتقضي الخطة الجديدة للبنك بالتركيز على مشاريع تمويل التجارة بين الدول الإسلامية ودعم مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية الأساسية. ويقدر البنك احتياجات المنطقة العربية من الاستثمارات في البنية الأساسية بحوالي ٢٧٠ مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة.

ومن المقرر أن يرصد البنك حوالي مليار دولار لتأسيس الشركة المذكورة التي من المقرر الإعلان عن قيامها في شهر نيسان/ أبريل المقبل.

سوناطراك) الجزائرية تفتح أبوابها للاستثمارات الخاصة

من المتوقع أن يساهم مستثمرون من القطاع الخاص الوطني والأجنبي في رأسمال الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (سوناطراك) في إطار قانون إصلاحات واسعة النطاق يتعلق بقطاعي النفط والغاز في الجزائر.

وينص برنامج حكومي قدمه وزير النفط الجزائري على "تسريع وتطوير مشاركة أكثر اتساعاً وتنوعاً للقطاع الخاص في صناعة الطاقة والمناجم". كما يؤكد البرنامج على أن "تلجأ شركات القطاع العام إلى أنظمة تمويل جديدة بما فيها فتح المجال أمام مساهمة القطاع الخاص في رؤوس أموالها".

ومن المقرر أن يتم تعديل القانون الجديد الخاص بقطاع المحروقات بهدف التوصل إلى تقاسم جديد للأدوار بين الدولة التي ستقوم بمهمة التفاوض على صفقات التنقيب والإنتاج، وشركة "سوناطراك" التي ستعمل كشركة صناعية على قدم المساواة مع الشركات الخاصة الراغبة في الاستثمار في التنقيب عن النفط في الجزائر.

كما ينص القانون الجديد على استخصاص "أقسام كبيرة من قطاع المحروقات بدرجات يتم تحديدها لاحقاً، كما أنه من الممكن أن يفتح رأسمال سوناطراك لمتعاملين استراتيجيين من القطاع الخاص". وعليه فإنه من المتوقع أن تفصل بعض الأنشطة الإنتاجية مثل تسهيل أو نقل الغاز من سوناطراك ويعهد بها إلى شركات القطاع الخاص.

ارتفاع عدد وقيمة عمليات الضمان خلال عام ١٩٩٩

أكد السيد فهد راشد الإبراهيم رئيس لجنة الإشراف في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، كبير مدراء الاستثمار في الهيئة العامة للاستثمار في دولة الكويت، الأهمية المتزايدة لخدمات الضمان ودورها في تعزيز الاستثمارات وحفز التجارة العربية البينية، منوهاً في هذا الصدد بارتفاع قيمة عمليات الضمان التي قامت بها المؤسسة خلال عام ١٩٩٩ إذ تم إبرام ٨٠ عقد ضمان بقيمة إجمالية بلغت نحو ١٥٨ مليون دولار بزيادة نسبتها ٢٨% عن العام السابق، منها ٣ عقود ضمان استثمار مباشر تربو قيمتها على ٣٢ مليون دولار و ٧٧ عقد ضمان ائتمان صادرات بقيمة إجمالية تزيد عن ١٢٥ مليون دولار، استفاد منها مستثمرون ومصدرون من ٩ دول عربية، واحتلت دولة الكويت المركز الأول فيها. وبلغ عدد الدول المضيفة للاستثمار والمستوردة للسلع المضمونة ١٧ دولة عربية. كما أنه في مجال إعادة التأمين على المخاطر غير التجارية التي تؤمنها المؤسسة تم إبرام اتفاقية إعادة تأمين مع شركة الضمان الفرنسية (كوفاس). وقد استعرضت لجنة الإشراف كذلك في اجتماعها الأول لهذا العام الذي عقد بتاريخ ١٤/٢/٢٠٠٠ في مقر المؤسسة في دولة الكويت، الأنشطة المكتملة والخدمات المساندة التي تقدمها المؤسسة في مجال التقارير والدراسات وتنظيم الملتقيات وترويج الاستثمار والدعم الفني وتنمية الموارد البشرية. كما اطلعت اللجنة على التقرير المالي والحسابات الختامية للمؤسسة التي عكست زيادة في الإيرادات الصافية بنسبة ٤٣% مقابل ارتفاع طفيف في المصروفات بنسبة ٣%. كما استعرضت مسيرة المؤسسة منذ إنشائها وتقييم نتائج أعمالها واستكشاف ملامح إستراتيجيتها المستقبلية في إطار التطورات والمتغيرات العربية والإقليمية والعالمية الراهنة. وبحث ترنيبات اجتماع مجلس المؤسسة في دور انعقاده السابع والعشرين في نيسان (إبريل) المقبل في مدينة (فاس) في المملكة المغربية في إطار الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية.

الإعلام والإنترنت في ثوب جديد يحدد ملامح القرن الحادي والعشرين

يُتخذ الاندماج أشكالاً متعددة منها: ما يحدث بين شركتين أو أكثر تزاوُل نوعاً مماثلاً من أنواع النشاط الاقتصادي وهو ما يعرف بالتكامل الأفقي، ومنها ما يحدث بين شركات تزاوُل كل منها نشاطاً مختلفاً وتربطها علاقات وثيقة وهو ما يعرف بالتكامل الرأسي. وقد شهدت السنوات القليلة الماضية سباقاً محمومًا نحو الاندماج وهو ما يطلق عليه "حمى الاندماج" لتحقيق الأهداف المذكورة آنفاً.

وفي هذا الإطار أعلنت شركتنا "أميركا أون لاين" أكبر شركة لتقديم خدمات الإنترنت في العالم، و"تايم وارنر" أكبر شركة للإعلام والترفيه في العالم، مع مطلع العام ٢٠٠٠ أنهما ستندمجان في صفقة أسهم تقدر بحوالي ٣٥٠ مليار دولار وهو ما يزيد عن الناتج المحلي الإجمالي لقارة إفريقيا بأكملها. وتقدر العائدات السنوية المشتركة للعملاق الإعلامي الجديد، الذي سيحمل اسم "أي. أو. ال. تايم وارنر" بحوالي ٣٠ مليار دولار. لكن هذا الاندماج الذي يعتبر الأكبر في التاريخ حتى الآن يطرح عدة تساؤلات مرتبطة به أهمها: خلفياته، الفوائد المتبادلة بين الشركتين، تأثيره على أساليب الحياة المعيشية والخدمات الإعلامية والترفيهية للبشر في المستقبل.

سيمكن الاندماج شركة "أميركا أون لاين" من الاستفادة من البنية التحتية فائقة السرعة لقنوات الكابل التي تتمتع بها "تايم وارنر" من خلال الكابل التلفزيوني أو الخطوط الهاتفية التي توفر خدمات جديدة مثل الفيديو والموسيقي، ومن خلال ذلك فإن أميركا أون لاين ستصل إلى ٢٠% من المشتركين في أنظمة الكابل في الولايات المتحدة. وعلى المستوى الإعلامي فإن "أميركا أون لاين" ستستفيد مما تزخر به "تايم وارنر" من مواد إعلامية مميزة تشمل شبكات "سي أن أن" و"تي إن تي" و"دبل يوني بي أس" وغيرها، بالإضافة مجموعة كبيرة من الأفلام ومجلات مشهورة مثل "التايم" والمجلات الأخرى الشعبية والرياضية.

وفي المقابل فإن شركة تايم وارنر ستستفيد من مشترك أميركا أون لاين البالغ عددهم ٢٢ مليون مشترك من مختلف أنحاء العالم مع العلم أن هذا العدد يزداد شهرياً بمعدل مليون مشترك بالإضافة إلى المعرفة والخبرة التكنولوجية التي من شأنها أن تجعل "تايم وارنر" في موقع متقدم، كما أن "تايم وارنر" التي تراجع نمو عائداتها ستحمي نفسها بالارتفاع الذي تشهده عائدات "أميركا أون لاين" بمعدل ٥٠% سنوياً كما ستؤمن نفسها من خلال الإلتحام مع أشهر الأسماء في عالم الإنترنت.

فيما يتعلق بمدى تأثير هذا الاندماج على أساليب الحياة المعيشية والخدمات الإعلامية والاتصالية والترفيهية على البشر خاصة المجتمعات المتقدمة أو تلك التي تهتم بهذا النوع من الخدمات، فإن السوق ستزداد وتتسع نتيجة للتطورات الحديثة السريعة والمتلاحقة في خدمات الإنترنت وإدخالها في كل مكان من أمكنة الحياة المنزلية والاجتماعية، بحيث تصبح وسطاً يمكن للمرء من خلاله أن يمارس عمله، ويستمتع إلى أخبار العالم ويتسوق ويستشير طبيبه ويحصل على دوائه ويتعلم ويقوم بكافة معاملاته اليومية عن طريق هذه الخدمة مما يعني أن تعامل الإنسان مع محيطه أصبح شبيهاً بتعامله مع أي فرد من أفراد أسرته الذين يسكنون معه في بيت واحد، ولذلك يكون التطور التقني قد أثر في أساليب حياة المهتمين بهذه الخدمات.

ويرى المحللون أن هذا الاندماج سيؤدي إلى ميلاد جيل جديد من خدمات الاتصال عبر شبكة الإنترنت لقدرة العملاق الجديد على تطوير تقنيات الكابل التي تتميز بالسرعة الفائقة بدل خطوط الاشتراك الرقمية، كما أن الدخول في الإنترنت عبر الكابل سيجعل الاستفادة بكابل الألياف البصرية سريعة إلى درجة أن الاتصال بين شخص وآخر في قارنتين مختلفتين بالصوت والصورة عبر الشبكة أصبح أمراً واقعياً وسهلاً.

لكن في المقابل يخشى بعض المحللين من وجود تأثيرات سلبية لهذا الاندماج مثل مخاطر تهدد الديمقراطية وتعددية وسائل الإعلام ونوعيتها، إذ أن خدمات "سي، أن، أن" الإخبارية التابعة لشركة "تايم وارنر" متاحة لمليار مستهلك، وعدد قراء دورياتها مثل "تايم" و"فورتن" و"سبورتنر اليستريتد" يبلغ ١٢٠ مليون قارئ، بالإضافة إلى حوالي ٣٥ مليون زبون لمنتجاتها السينمائية. كما ستوفر أميركا أون لاين حوالي ٢٢ مليون مشترك منها ٣,٤ مليون مشترك خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

على المستوى العالمي أعرب الاتحاد العالمي للصحافيين عن مخاوف مشابهة في بيان أصدره في بروكسل يحذر من هيمنة عدد محدود من الشركات على الإعلام ووسائل النشر، مطالبا بفرض قوانين تمنع الشركات المسيطرة من صياغة مضمون الأنباء بما يتماشى مع استراتيجياتها التجارية. كما توقع بعض المراقبين أن تنجم آثار سلبية على الشركات الاستراتيجية التي عقدتها "أمريكا أو لاين" مع شركات أوروبية لتوفير خدمات الإنترنت والتسويق الإلكتروني في دول الاتحاد الأوروبي خاصة "بيبرتلسمان" الألمانية ومجموعة "بيرسون" البريطانية لتوفير البنية التحتية للاتصالات. والملاحظ أن شركة أمريكا أون لاين تصب اهتمامها تجاه السوق الأمريكية التي يرتبط حوالي ٣٠% من سكانها بالإنترنت مقابل ٥% في دول الاتحاد الأوروبي وأقل بكثير في الدول العربية.

وعلى العموم فمهما تعددت الآراء والتحليلات فإن ميلاد "أي. أو. ال. تايم وارنر" الذي تزامن مع مشارف القرن الحادي والعشرين سيكون له وقع مؤثر في عالم الإنترنت والإعلام خاصة أن المولود الجديد يتمتع بخاصية "زيادة الكل على الجزئيات المكونة له" وبصبغة حيوية على المستويين المحلي والعالمي، فضلا عن ثقله المالي وتطوره التقني. كما أن الخدمات التي يقدمها ربما تصبح في المستقبل القريب ضرورية مثل الغذاء والملبس. وفي المقابل فإن هذه التطورات لابد أن تصاحبها تطورات تشريعية وتنظيمية في مجال الحد من الاحتكار والسيطرة على آثاره السلبية المتوقعة حتى لا تؤدي العولمة وإفرازاتها إلى إحلال "احتكار القطاع الخاص" محل "احتكار الدولة".

العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي

يستفاد من دراسة أصدرها مؤخراً معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) بشأن العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي عدد من الاستنتاجات التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:-

كبر حجم الاعتماد الفلسطيني على سوق العمل الإسرائيلي حيث يوظف هذا السوق نحو ٢٢% من إجمالي العمالة الفلسطينية في الضفة والقطاع. كما أن المؤشرات تدل على تزايد الاتجاه للاعتماد على السوق الذي وفر عام ١٩٩٨ نحو ٤٦% من إجمالي فرص العمل الجديدة، فيما وفر الاقتصاد المحلي النسبة المتبقية.

التذبذب الشديد في حجم العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي وارتفانه بالاعتبارات السياسية والأمنية الإسرائيلية، حيث انخفض عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل من ١١٦,٥٠٠ ألف عامل عام ١٩٩٢ إلى ٣٦,٠٠٠ ألف عامل عام ١٩٩٦ وعاد إلى الارتفاع مجدداً إلى ١٢٠,٠٠٠ ألف عامل عام ١٩٩٨، ولهذا التذبذب تداعيات وانعكاسات بالغة التأثير والخطورة على الاقتصاد الفلسطيني من حيث الدخل والطلب والنمو الاقتصادي والبطالة ومستويات المعيشة الخ....

اتجاه متنام إلى إحلال عمال الضفة الغربية محل عمال قطاع غزة في سوق العمل الإسرائيلي، حيث يعمل في سوق العمل الإسرائيلي نحو ٢٣,٧% من إجمالي العمالة في الضفة، فيما لم تزد نسبة العاملين من قطاع غزة عن ١٤,٧% من إجمالي العمالة في القطاع.

تزايد الاتجاه نحو الاعتماد على العمالة غير الرسمية/ بدون تصاريح/ حيث يعمل ثلثا العاملين الفلسطينيين في إسرائيل بدون تصاريح ولهذا انعكاسات سلبية بالغة على ظروف العمل ومعدلات الأجور وحقوق العاملين.

تتامي العمل الفلسطيني في المستعمرات الاستيطانية المقامة في الضفة والقطاع حيث يعمل نحو ثلث العمال الفلسطينيين الرسميين (الذين يعملون بموجب تصاريح) في تلك المستعمرات .

استمرار احتجاز مستحقات العمال الفلسطينيين في إسرائيل خلافا للاتفاق بسبب تذرع إسرائيل بعدم إنشاء المؤسسة الفلسطينية للضمان الاجتماعي لتحويل تلك المخصصات إليها.

غياب آليات فلسطينية مؤسسية فاعلة متخصصة بشئون العمل الفلسطيني في إسرائيل كموضوع اقتصادي ، وتداخل تلك المهمة بين وزارات عدة/ العمل - الاقتصاد - الشئون المدنية،/ وقد أسهم عدم وجود مرجعية اقتصادية واحدة لشئون العمل سواء على مستوى الاتفاق أو على مستوى التطبيق في تمكين إسرائيل من إعطاء الأولوية للاعتبارات السياسية والأمنية على الاعتبارات الاقتصادية.

نشوء قنوات غير رسمية من متعهدي العمالة والسماسرة للقيام بدور الوساطة بين أصحاب العمل الإسرائيليين والعمال الفلسطينيين وانعكاسات ذلك سلبا على مصالح العمال وحقوقهم. وفي ضوء هذه الاستنتاجات يرى المعهد المذكور أن هنالك مجموعة من المهام التي تستوجب النظر فيها من قبل المعنيين بإدارة الاقتصاد الفلسطيني يمكن إيجاز أهمها في التالي:-

- إيلاء الأولوية الأولى لبلورة سياسية فلسطينية اقتصادية تنموية تعمل على توسيع قاعدة الاقتصاد الفلسطيني وزيادة قدرته التشغيلية.
- وضع استراتيجيات خاصة بالعمل الفلسطيني في السوق الإسرائيلي تركز على الموازنة والتوازن بين مصالح الاقتصاد الفلسطيني / الغرض من العمل / ومصالح الاقتصاد الإسرائيلي / الطلب على العمل / بما يضمن حرية حركة العمال ويوفر آليات لتعويض العمالة الفلسطينية عند تعرضها للضرر بسبب الإجراءات الإسرائيلية.
- بلورة سياسة وطنية واضحة تجاه العمل الفلسطيني في المستعمرات الاستيطانية المقامة في الضفة والقطاع - تركز على توفير البدائل لهم في سوق العمل المحلي.
- تنظيم وتوحيد قنوات الاتصال الفلسطيني بالجانب الإسرائيلي، وتطوير آليات التنسيق الفلسطيني بين الوزارات والجهات ذات العلاقة ومؤسساتها.
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالإسراع في استيفاء مستحقات العمال الفلسطينيين المحتجزة لدى إسرائيل بما في ذلك إنشاء المؤسسات اللازمة لاسترداد مستحقات العمال الفلسطينيين والعمل على توفير الإطار القانوني المناسب لضمان حصولهم على مستحقاتهم.
- وضع أسس معالجة حاسمة لموضوع متعهدي العمال والسماسرة .

صدر مؤخراً

صدر مؤخراً عن دار "بلاندول للإصدارات المحدودة" بمدينة سلانجور بماليزيا كتاب بعنوان " A New Deal for Asia" للدكتور مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا. ويعتبر الكتاب المذكور الثالث في مجموعة الكتب التي كتبها المؤلف بعد "المعضلة الملايوية" و"التحدي والطريق إلى الأمم".

يستعرض رئيس وزراء ماليزيا في هذا الكتاب إمكانات الدول الآسيوية وقدراتها على إعادة اكتشاف ذاتها، والفرص المتاحة أمامها لشحذ عزائم وهمم بنيتها وتوجيهها مجدداً لإعادة بناء المعجزة الآسيوية في أعقاب الأزمة التي عصفت باستقرار الأسواق المالية الآسيوية في صيف عام ١٩٩٧ .

يستهل الدكتور مهاتير محمد كتابه بالحديث عن أزمة الأسواق المالية الآسيوية التي استفحلت لتتحول إلى كارثة اقتصادية عمت جميع دول المنطقة. ويرى أن الأزمة كشفت عن خلل خطير في بنية الاقتصاد العالمي خاصة ما يتصل منه بتجارة العملات، وأنها تثير عدداً من التساؤلات منها: ما هي الدوافع الحقيقية التي حفزت مجموعة من المضاربين والسامسة إلى خلق الظروف التي أدت إلى انهيار اقتصادات كانت توصف حتى وقت قريب "بالمعجزة"؟ ومن أين يستمد هؤلاء المضاربون قوتهم ونفوذهم؟ ولماذا لم تتدخل المؤسسات المالية الدولية للتصدي لهذه الأزمة، أو بالأحرى لماذا سمحت لها بالتصاعد والانتشار؟ ولماذا لا توجد نظم وقوانين ومؤسسات لردع المضاربين الدوليين الذين يكسبون مليارات الدولارات على حساب المليارات من البشر؟

في تناوله لهذه التساؤلات والرد عليها يري المؤلف أن لقب "المعجزة" الذي أطلقه الغرب على الاقتصادات الآسيوية الناشئة إنما يستبطن نوعاً من القلق وعدم الارتياح. فقد ارتبط "الشرق" في أذهان "الغرب" بالخمول الذهني المفضي إلى الركون والتلقي وانتظار ما يبده الآخرون. ويعتقد الدكتور مهاتير أن ما تحقق من "معجزة" تمثل انتفاضة شعبية عارمة على الواقع المتخلف ودحضاً لمفهوم "الدونية" الذي حاول الغرب غرسه في نفوس الشرقيين وتكريس علاقة "الأبوية" في محاولة للإبقاء على الوعي في حالة من السكون والركود.

ولعل أهم درس يستفاد من تجربة الاقتصادات الآسيوية - حسب رأي المؤلف - أن كل إنسان لديه الاستعداد لاكتساب كافة أنواع المعارف والمهارات شريطة توافر ظروف معينة. انطلاقاً من هذا القناع يري المؤلف أن الغرب لا يروق له أبداً أن تقوم نماذج جديدة من التجربة اليابانية في إقليم آسيا، ويحاول بشتى السبل الحد من هذه المحاولات وأدها في مهدها، إلا أن المؤلف ينفي أن يكون من أنصار نظرية المؤامرة ضد دول شرق آسيا بالمفهوم الكلاسيكي للمؤامرة. كما يؤكد أن المؤامرة الحقيقية تكمن في تصميم الغرب على عدم السماح بطرح أساليب عمل النظام الاقتصادي العالمي للنقاش المفتوح للوقوف على أوجه الخلل فيها لمعالجتها وتقويم الجوانب الإيجابية فيها.

ووفقاً لرؤية رئيس الوزراء الماليزي فإن هنالك ضرورة عاجلة لتقويم الآليات الاقتصادية والأنظمة المالية في ظل العولمة بعيداً عن الفرضيات والمفاهيم المسبقة للجهات المهيمنة على الاقتصاد العالمي. كما أن على منظري العولمة وأنصار التحرير الكامل أن يأخذوا في الحسبان المشاعر الوطنية، ذلك أن شعوب شرق آسيا لا يشعرون بأنهم فقدوا مدخراتهم و ثرواتهم فحسب، بل إن المضاربين قد سطوا على مستقبلهم وانتزعوا من بين أيديهم - عنوة وفي لمح البصر - الحلم الآسيوي الجميل.

ويتساءل المؤلف في الجزء الأخير من الكتاب: ما هي آفاق عودة النمر الآسيوية إلى سابق عهدها من النمو في القرن الحادي والعشرين؟ يري الدكتور مهاتير أن هذا القرن يتميز بقيام مجتمعات إلكترونية وسط عولمة لا تعرف الحدود تنتقل فيها رؤوس الأموال العابرة للقارات بسهولة غير مسبوقه وسرعة لا تترك مجالاً لردود الأفعال أو التخطيط المسؤول المتأني. ويوضح المؤلف أن الأزمة الاقتصادية الآسيوية تؤكد بإلحاح على ضرورة العمل الجماعي لجعل القرن الحادي والعشرين قرناً عالمياً بكل ما تحمله هذه الكلمة من معني.. قرن يتميز العالم فيه بالحريه والمساواة والإخاء في ظل أنظمة ديمقراطية مسؤولة ومنتجة. وفي هذا السياق يدعو المؤلف إلى ضرورة توفير الفرصة المناسبة لإجراء "حوار ديمقراطي بين الحضارات" بدلاً عن "صراع الحضارات" بغية استنباط وتبني القيم الفاضلة وتحديد مناطق الالتقاء والنأي عن فكرة الصراع والتناطح.

وأخيراً... فان الكتاب يعرض خلاصة تجربة رجل دولة استطاع بكثير من الحنكة والخبرة أن ينقل بلاده من براثن الفقر والتخلف إلى مصاف الدول التي حققت إعجازاً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً خلال ثلاثة عقود .

نظراً للاهتمام الكبير الذي توليه المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لمثل هذه الإصدارات فإنه من المؤمل أن تقوم المؤسسة بإصدار خلاصة مركزة عن هذا الكتاب في المستقبل المنظور.

فرص استثمارية

يعنى هذا الباب بالترويج لمختلف فرص الاستثمار في الدول العربية، لذا يرجى من أصحاب المشروعات أو المروجين، تزويد المؤسسة بنبذة عن المشروعات المراد ترويجها، تتضمن المعلومات الأساسية ومؤشرات الجدوى وكذلك نسبة المساهمة في رأس المال أو حجم التمويل المطلوب.

مشروع صناعي

الكويت

يهدف المشروع إلى إنتاج زبدة المكسرات وشكولاته قابلة للدهن.

التكاليف الاستثمارية ٣,٥١ مليون دولار

الطاقة الإنتاجية ١٨١٥ طن سنويا

معدل العائد الداخلي ٣٠%

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

ص.ب ٥١١٦

الدوحة - قطر

هاتف: ٨٥٨٨٨٨٨ (٩٧٤)

فاكس: ٨٣١٤٦٥ (٩٧٤)

مشروع صناعي

موريتانيا

يهدف المشروع إلى إنتاج الألبان الطازجة.

التكاليف الاستثمارية ٥٣٥ ألف دولار أمريكي

معدل العائد الداخلي ١٩%

فترة الاسترداد ٦ سنوات و ٨ أشهر

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

ص.ب: ٤٧٤ الخرطوم

السودان

هاتف: ٤٧٢١٧٦ - ٤٧٢١٨٣ (٢٤٩١١)

فاكس: ٤٧١٤٠٢ (٢٤٩١١)

مشروع صناعي

الجزائر

يهدف المشروع إلى إنتاج واستخراج الفوسفات.

التكاليف الاستثمارية ١١٢,٥٢ مليون دولار

معدل العائد الداخلي ٣٣,٧٦%

فترة الاسترداد خمس سنوات

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ :

المؤسسة الوطنية للحديد والفوسفات

ص.ب : ١٢٢ - تيسة

الجزائر

هاتف: ٤٧٤٥٥٤/٤٧٣١٧٧ (٠٠٢١٣٨)
فاكس: ٤٧٣٩٢٤/٤٧٤٣٣٨ (٠٠٢١٣٨)

مشروع صناعي
سلطنة عمان

يهدف المشروع إلى إنتاج المراوح المنزلية.
التكاليف الاستثمارية ٨٧,١ ألف ريال عماني
الطاقة الإنتاجية ٣٠ ألف مروحة سنويا
معدل العائد الداخلي ٢٤%

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:
وزارة التجارة والصناعة
ص.ب: ٥٥٠ مسقط

الرمز البريدي ١١٣
سلطنة عمان

هاتف: ٧٣٨٠٢٥/٧٣٨٠٢١ (٩٦٨)
فاكس: ٧٣٨٠٢٦ (٩٦٨)

مشروع صناعي
غير موطن

يهدف المشروع إلى إنتاج الخيوط والألياف التركيبية والقوارير البلاستيكية والرقائق والأفلام المستخدمة في التصوير والأشعة والفيديو والكمبيوتر والتعبئة والتغليف.
التكاليف الاستثمارية ١٠٢,٤ مليون دولار
الطاقة الإنتاجية ٨٥ ألف طن سنويا
معدل العائد الداخلي ٢١,٣%

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:
المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين
ص.ب: ٨٠١٩ - الأمم المتحدة ١٠١٠٢

الرباط - المملكة المغربية
هاتف: ٧٧٢٦٠٠ - ٧٧٢٦٠١ (٢١٢٧)
فاكس: ٧٧٢١٨٨ (٢١٢٧)

يقتصر ترويج المؤسسة للفرص الاستثمارية على مجرد نشرها في هذا الباب، وعلى الراغبين في التمويل أو المساهمة في مشروع أو أكثر من المشاريع المعروضة الاتصال مباشرة برعاة أو أصحاب المشاريع على العناوين المبينة في صحيفة كل مشروع.